

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 289 - انتدقَالَ خِيَارِ الْعَيْبِ إِلَى الْوَارِثِ - إِنَّ خِيَارَ الْعَيْبِ
يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَارِثِ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ أَيْ كَمَا أَنَّ الْمُورِثَ
يَسْتَحِقُّ الْمَبِيعَ سَلِيمًا فَكَذَلِكَ وَارِثُهُ ' رَدُّ الْمُخْتَارِ
هِنْدِيَّةٌ ' وَلَيْسَ هَذَا لِانْتِقَالِ بِطَرِيقِ الْإِرْثِ ، وَالْمَسْأَلَةُ
الْآتِيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ انتدقَالَ خِيَارِ الْعَيْبِ إِلَى الْوَارِثِ لَمْ
يَكُنْ بِطَرِيقِ الْإِرْثِ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا تَوَفَّى قَبْلَ
الْقَبْضِ ثُمَّ حَصَلَ فِي الْمَبِيعِ عَيْبٌ وَهُوَ فِي يَدِ الْبَائِعِ فَالْعَيْبُ
الْحَاصِلُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ الْقَدِيمِ ' اُنْظُرْ
الْمَادَّةَ 340 ' وَعَلَى الْوَجْهِ الْمُحَرَّرِ فَالْعَيْبُ الَّذِي حَدَثَ قَبْلَ
الْقَبْضِ وَبَعْدَ وَفَاةِ الْمُشْتَرِي لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي فِيهِ خِيَارٌ إِلَّا
أَنَّهُ تَبَيَّنَ لَوَارِثِهِ . . . * * * * * - وَهَلْ يَجِبُ حُضُورُ الْبَائِعِ
عِنْدَ فسخِ الْمُشْتَرِي لِلْبَيْعِ بِخِيَارِ الْعَيْبِ وَقَضَاءِ الْحَاكِمِ
وَإِذَا كَانَ اطَّلَاعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَيْبِ وَتَحَقُّقُهُ أَنَّ الْعَيْبَ
الْقَدِيمَ قَدْ حَصَلَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلِلْمُشْتَرِي فسخُ الْبَيْعِ رَأْسًا
بِحُضُورِ الْبَائِعِ وَيَنْفَسَخُ الْبَيْعُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ فَسَخْتُ الْبَيْعَ
أَوْ رَدَدْتُ الْمَبِيعَ وَلَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى رِضَا الْبَائِعِ أَوْ قَضَاءِ
الْقَاضِي لِأَنَّ خِيَارَ الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ يَكُونُ مَانِعًا لِتَمَامِ
عَقْدِ الْبَيْعِ وَلِذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ فسخُ الْبَيْعِ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي
أَوْ رِضَا الْبَائِعِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَائِعُ غَيْرَ حَاضِرٍ فَلَيْسَ
لِلْمُشْتَرِي فسخُ الْبَيْعِ فَإِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي بِحَضْرَةِ الْبَائِعِ
قَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَ اطَّلَاعِهِ عَلَى عَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ أَبْطَلَتْ
الْبَيْعَ أَوْ رَدَدْتُ الْمَبِيعَ فَالْبَيْعُ يَنْفَسَخُ وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ
الْبَائِعُ بِذَلِكَ . . . * * * * * - لِاحِقَةُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى : إِذَا أَرَادَ
الْمُشْتَرِي بَعْدَ التَّقَابُضِ رَدَّ الْمَبِيعِ بِخِيَارِ الْعَيْبِ فَاخْتَلَفَ
الْمُتَبَايِعَانِ فِي عَدَدِ الْمَبِيعِ أَوْ فِي عَدَدِ الْمَقْبُوضِ فَالْقَوْلُ
لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْمُشْتَرِي قَابِضٌ وَالْقَوْلُ لِلْقَابِضِ فِي قَدْرِ
الْمَقْبُوضِ هَلْ هُوَ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ وَفِي الْوَصْفِ وَتَعْيِينِهِ . وَهَلْ

هَذَا هُوَ الْمَقْبُوضُ أَوْ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْزَّهَهُ تَقْبِيلُ الْبَيْئَةِ مِنْ
الْمُشْتَرِي لِإِسْقَاطِ الْيَمِينِ . مِثَالُ ذَلِكَ إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ مِنْ آخَرَ
بِعِلَّةٍ بِأَلْفٍ قَرَشٍ وَاسْتَلَمَهَا ثُمَّ أَرَادَ رَدَّهَا وَاسْتَرْجَاعَ
الثَّمَنِ لِرُجُودِ عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهَا فَأَقْرَصَ الْبَائِعُ بِالْعَيْبِ
الْقَدِيمِ إِلَّا أَنْزَّهَهُ أَدَّعَى أَنْزَّهَهُ بِاعٍ تِلْكَ الْبِعْلَةِ مَعَ بَعْلَةٍ
أُخْرَى بِذَلِكَ الْمَبْلَغِ وَأَنْزَّهَهُ يَرُدُّ حَصَّتَهَا مِنَ الثَّمَنِ فَقَطْ
وَأَدَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَبِعْهُ إِلَّا بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ
بِالْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ أَوْ أَدَّعَى أَنْزَّهَهُ أَخَذَ بِعِلَّتَيْهِ بِأَلْفٍ قَرَشٍ
إِلَّا أَنْزَّهَهُ لَمْ يَسْتَلِمْ مِنْهُمَا إِلَّا هَذِهِ الْبِعْلَةَ السَّتِي وَجَدَ
فِيهَا الْعَيْبَ وَأَنْزَّهَهُ يُرِيدُ رَدَّهَا وَاسْتَرْجَاعَ كُلِّ الثَّمَنِ
وَأَدَّعَى الْبَائِعُ أَنَّ الْمُشْتَرِي اسْتَلَمَ مِنْهُ الْبِعْلَتَيْنِ وَأَنْزَّهَهُ
يَرُدُّ لَهُ مِنْ ثَمَنِ الْمَبْيَعِ حَصَّةَ هَذِهِ الْبِعْلَةِ فَقَطْ وَالْقَوْلُ
لِلْمُشْتَرِي مَعَ الْيَمِينِ لِأَنْزَّهَهُ فَإِذَا يَنْدَكِرُ الزَّيَادَةُ السَّتِي
يَدَّعِيهَا الْبَائِعُ وَالْأَنَّ الْفَسْخَ بِالرَّدِّ مُسْقِطٌ لِلثَّمَنِ عَنْهُ
وَالْأَنَّ الْبَائِعَ يَدَّعِي بَعْضَ الثَّمَنِ بِعَدِّ ظُهُورِ سَبَبِ السَّقْطِ
وَالْمُشْتَرِي يُنْكَرُهُ إِلَّا أَنْ لِّلْمُشْتَرِي أَنْ يُقِيمَ الْبَيْئَةَ
تَخْلُصًا مِنَ الْيَمِينِ إِذَا أَرَادَ . كَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ
فِي الثَّمَنِ وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي . مِثَالُ ذَلِكَ : إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ
مِنْ آخَرَ شَيْئَيْنِ بِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ بِصَفْقَتَيْنِ أَحَدَهُمَا بِأَلْفٍ
قَرَشٍ وَالْآخَرَ بِخَمْسِمِائَةٍ قَرَشٍ وَاسْتَلَمَهُمَا ثُمَّ ظَهَرَ بِأَحَدِهِمَا
عَيْبٌ فَرَدَّهَ لِلْبَائِعِ بِخِيَارِ الْعَيْبِ فَاخْتَلَفَ الْبَائِعُ
وَالْمُشْتَرِي فِي ثَمَنِ الْمَرْدُودِ بِأَنَّ أَدَّعَى الْبَائِعُ أَنَّ الشَّرَاءَ
السَّكَنِي لَهُ هُوَ السَّكَنِي قِيمَتُهُ أَلْفٌ قَرَشٍ وَأَدَّعَى الْمُشْتَرِي
عَكْسَ ذَلِكَ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ لِلْمُشْتَرِي . أَمَّا إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ
عَبْدَيْنِ مِنْ آخَرَ بِصَفْقَتَيْنِ أَوْ صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ
ثَمَنُ أَحَدِهِمَا مُعَجَّلاً وَثَمَنُ الْآخَرِ مُؤَجَّلاً فَرَدَّ الْمُشْتَرِي
أَحَدَهُمَا